

صفحة ——	الفريي	
914		
415		كيلات الوزارية
	قانون معدل لقانون الادارة العامة	انون مؤقت رقم(۲٤) لسنة ١٩٦٩
917	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩	· •
94.	وارون ممحق بشوت والمنات الماسمة	أنون اؤقت رقم(٢٥) لسنة ١٩٦٩
• • • •	قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة	فاتون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٩
974	قانون معدل لقانون التربية والتعليم	نانون مؤقت رقم (۲۷) لسنة ۱۹۹۹
940	نظام معدل لنظام الحدمة المدنية	•
177		غلسام رقسم (٤٩) لسنة ١٩٦٩
	نظام معال لنظام الحدمة الملنية	تنسام رقسه (٥٠) لسنة ١٩٦٩
177	نظام معدل لنظام الحدمة المدنية	•
44	رفاع معدل تنظام الحددة	نظــام رةـــم (٥١) لسنة ١٩٦٩
	قم (۱) لسنة ١٩٦٩	ظام تقاعد المحامين النظاميين المعدل ر
44	· ·	
	فع (۲) استه ۱۹۲۹	ننام الرسوم وطوابع المرافعة المعدل ر

مطبعة القوات المسلحة الارداية

صدرت الارادة الملكية السامية بقبول استقالة معالي الفريق السيد عامر خيماش وزير النقل والدفاع من الحلمــة اعتباراً من تاريخ ١٩٦٩/٨/٢٦ .

نحق الحسيق للفائل المعلكة للفالا بدالها تمير

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور

وبناء على تنسيب رثيس الوزراء

نأمر بما هو آت : –

١ ــ يعين معـــالي السيـــد احمد طوقـــان نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع .

٢ ــ يعين معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزيراً للانشاء والتعمير ووزيراً للنقل .

استريط الل

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر في ١٢ جمادى الثاني سنة ١٣٨٩ هجرية الموافق ٢٦ آب سنة ١٩٦٩ ميلاديســة

خدالحسير للفك منكر الملكة للفاءونية المحائمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٨

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ ــ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (۲۶) لسنة ۱۹۲۹

قانون معدل لقانون الادارة العامة

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميه .

المادة ٢ ــ تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية برقم (٨) ويعاد ترقيم المادة (٨) منه برقم (٩) : –

المادة ۸ /

أ — على الرغم مما جاء في اى تشريع سابق لايتقاضى رئيس الوزراء او اي من الوزراء او من هم في مرتبتهم ممن يتقاضون بدل تمثيل اية اتعاب او تعويض او اجر او مكافاة عن اية اعمال يقومون بها مما يدخل ضمن قطاق الواجبات المناطة بهم بموجب اي تشريع . اما اذا انتدب احدهم للقيام باي عمل اخر فتعتبر الاتعاب او التعويض او الاجر او المكافأة المحددة لهم ابرادا للخزينة ويعطون بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لاتزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الحدمة المدنية رقم من مجلس الوزراء مكافأة لاتزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الحدمة المدنية رقم من مجلس الوزراء او اي نظام اخر يعدله او يحل محله .

ب - حيثها وردت الاشارة في اى تشريع سابق الى نائب رئيس او وكيل وزارة او امين عـــام او مدير عـــام او مدير عـــام او مدير عـــام او مدير اي مجلس او دائرة او سلطة او مؤسسة او هيئـــة فيما يتعلق بانتداب اي منهم لتمثيل الحكومة امام اي مجلس او لجنة او هيئـــة اخرى ، يحق لمجلس الوزراء ان ينتدب اي شخص اخر لتلك الغاية ب

John will

 ج على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق بشأن مقدار وكيفية صرف الاتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر المحدد للممثلين او المندوبين المشار اليهم في الفقرة السابقة تعتبر هذه الاتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر ايرادا للخزينة ويعطى الممثل المذكور في التشريع او الشخص المنتدب محله بمقتضى الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اى نظام آخر يعدله او يحل محمله .

أنحت بن بنط الل

1979/1/11

فائسب وثيسس السوؤراء نائسب رئيسس السوزراء ووزيسر الخارجيس بهيجت التلهوني ووزير النقسل والدفاع بالوكالة عبد المنسم الرفاعي احمد طوقان وزيسر الاقتصاد الوطمني ووزير وزير التربية والتعليم ووزير الثقـــافة والاعلام والسيـاحة والاثـــار بالوكالة الانشاء والتعمير بالوكسالة سامي جوده يعقوب معمر ذوقان الهنداوي وزير داخلية للشؤون البلديـــة والقروية ووزير الزراعة بالوكالة موسى أبو الراغب وزير الداخلية وقاضي القضاه ووزير الاوقاف والشمؤون والمقدسات الاسلاميمة بالوكالمة عبد السلام المجالي محمد رسول الكيلاني الاشغـــال العامـــــ الاجتماعية والعمسال رشيد عريقات اميل الغوري يرهان كمال

نى الساق العلى المسال المسلك العالانسالهام.

بمفتصى الفقرة ١ من المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٣

نصادق – بمقتضى المادة ٣١ من الدستور – على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٩

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩

- الادة ١ -- يسمى هذا القانون المؤقت قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦٩ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .
- المادة ٢ يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٧٤٠ر٧٣٠ره) دينارا وفقا لما هو مبيئ في الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون ٦
- المادة ٣ ـــ يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٣٦٠٠٠) دينارًا وفقًا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٤ ــ يغطى العجز البالـغ (٧٤٠ر ٣٦٥ره) من القروض الداخلية .

لمادة ه ـــ رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

1474/1/12

وزير المالية / الموازنة العامة

كمتبريط لمال

رئيسس السوزراء بهجت التلهوني

جدول رقم (۲) الواردات المقـــدرة (ملحق موازنة السنة المالية ۱۹۲۹)

دينــار	الفصـــل رقـــه عنوانه
#70 #70	٧ ـــ الفوائد والارباح ١٠ ـــ القروض الداخلية المجموع

	TVT9/2.	021412	TIVVEO		
/ معرب الطـــيران المدني	:			744.A.	. 37. AAO
/ ۸۸ وزارة النقسل		1	:	-T	7
٨٠- وزاره المواصدون		77	:	77	1 4 4 4 4
	:	:			¢
١٠٠٠ و: ارة الأشغال العامة	:	-			•
٧٢ ـ سلطة المضادر الطبيعه		051.	:	.130	- 130
	:	:	TYPYO.	141101	
	044.	111111			TYPE.
١٥- وزارة التفاقة والأعلام			:	111	14.4.
اعد وزرارة السوري الدين ي	460	::	:		
و المامة والعامة والعمامة والعمامة	. 333	-		•	۲۸۵۰۰
٣٤ ـ وزارة الصحب		•	:	:	. 333
1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -		:	:	:	
و و المرات و التعلم	Y00	:		-	
٢١- وزارة الماليسة	:	:	798A0	44570	002211
	11.7	721. YOU	:		
١٧ - وزارة الدفاع	77			75A.VV0	TOAVVOO
ا الجوارات القائد		:	:	:	
21.00	۸۵۰۰۰	:			*
١٠ ـ دائرة الجوازات العامة والأحوال المننية				:	^• · · ·
٤ - وزارة المارجيه					
		Y	:	7	
وقع ما المواقع	دينار	ديبار			4
¢	•	- 1	Ē.,	دينار	دينان
	النفقات المتكررة	النفقات الانائيات	السنوات السب	الانائية	الفصال
74.		1 61.71	النقالية الأزائل	المحال الثقار	() [

Mostille 16

نوالمسير للفعل منك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٨/٢٧

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضــع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجمّاع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

اللدة ١ _ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانـــة العاصمة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

اللَّادَة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢ ــ يكون اللالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعــائي المحصصة لها ادنـــاه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

الكساحـــة مياه المجاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائبة من العقارات .

متوليا عليه .

المجرى الحاص المجرى المخصص لتصريف الكساحة داخل العقار .

المشـــترك مشغل العقار المتصل بالمجاري العامة سواء اكان مالكا ام مستأجرا .

الدائـــرة المصلحة او القسم المحتص باعمال المجاري في امانة العاصمة .

المجاري العامة المجاري التي تعدها امانة العاصمة لتصريف الكساحة وتشمل شبكة المجـــاري

والمناهل ووحدات التنقية ومحطات الضخ

محكمة امانِة العاصمة المشكلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ وما طرأ او يطرأ عليه من تعديلات.

499.9.	TYP912.		
414412	دينــــار		
٢ - النفسات الإنمائية أ - العسادية ب- السنوات السبع	ر _ النفقات المتكررة أ _ الخدماتاللهنية	جدول رقم (۲) خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٩	
**************************************	دينــــــار	جدول و خلاصة ملحق مواز	
٠ - المجسز	١ – الواردات المحلية		

المادة ٣ ـ يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

المادة ٧ – أ – تتولى الدائرة على نفقة المالك ايصال المجرى الخاص بالمجاري العامة . ب ــ اذا تعذر مد المجرى العام او المجرى المخصص لمياه الامطارضمن الشوارع أو الساحات

العامة او الازقة فلامانة العاصمة الحق بمدهما او اي واحد منهما ضمن الاراضي الحاصة على ان تعيد الامانة العقار الى حالته السابقة حيثًا امكن ذلك ، وان تدفسع التعويض العادل عما يليحق بالانشاءات من ضرر فعلي .

المادة ٤ ــ تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات الثلاث ب ، ج ، د

ب _ تعلق نسخة من ذلك القرار على الباب الخارجي لكل بناء في المنطقة التي حددها القرار او على مكان

ج ــ يتوجب على مالكي الابنيـــة المشار اليها ان ينجزوا تمديد الحجاري الخاصة باملاكها تحت اشراف الدائرة وحسب المواصفات التي تحددها الدائرة وان يتقدموا بطلبات ايصال المجرى الحاص بالمجاري العامة خلال شهرين من تاريخ نشر التمرار وتعليقه على الصورة الواردة في الفقرة (ب) وفي حالة • ضافا اليها ٢٠٪ منابـــل الاشراف وعلى ان لا يؤثر ذلك على المسؤولية الجزائيـــة المرتبة على ذلك

د ـ يتوجب على مالكي الابنية المشار اليها الامتناع عن استعمال الحفر الامتصاصية بعد قيام الدائرة بربط المجرى الخاص بالمجاري العامة .

المادة ٥ ــ يلغى ما جاء في المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : المادة ٩ ــ تتولى الدائرة مراقبة اعمال انشاء وصيانة جميع المجاري الحاصة وابقائها بحالة جيده ويجوز لها ان تجري فيها ما تستصوبه من توسيــع او تغيير او تحسين وان تأمر بتعطيل او سد او هدم

ما تراه منها عديم الفائدة او غير ضروري وذلك على نفقة المالك .

المادة ٦ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠ – كل شخص : –

أ ــ يقوم بتوصيل اي مجرى حاص بالمحاري العامة اوبالمحاري المحصصة لمياه الامطار او بأية اعمال تتعلق بالمحاري ــ خاصة او عامة ــ دون اذن من الدائرة يعاقب بعد ادانته من قبل المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا مع تضمينه اية نفقات تتكيدها الدائرة في اصلاح ما احدث .

ب ــ يعتدى باي شكل كان على المحاري العامة او مجاري مياه الامطـــار او يعرقل اعمال ربط المحار^ي تلحق بها اضرارا او تعطل اعمال التصفية يعاقب بعد ادانته من قبل المحكمة بالحبس لمدة لا تقل عن من الله الله الله الله الله عن خمسين دينارا او بكلتا العقوبتين مع تضمينه نفقات الاصلاح وازالة الضرر

؛ . . . بعد الله عن القيام بالواجبات المفروضة في الفقرتين ج، د من المادة (٨) من هذا القانون يعاقب بعد ادانته من قبل المحكمة بغرامة لا ثقل عن عشرين دينارا .

المادة ٧ – يلغي ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بـما يلي :

المادة — ١١ تقوم وزارة المالية بجباية المساهمة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون وذلك لحساب امانة العاصمة / المحاري العامة وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٨ ــ تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي تحت رقم (١٢) ويعاد ترقيم المادتين اللاحقتين برقم ١٣ و١٤. المادة ١٢ - لمجلس الامانة فرض رسوم على طلبات التوصيل ورسوم الانتف_اع الدورية على المشتركين بموجب قرار يتخذه وينشر في الجريدة الرسمية .

. 1979/٨/٢٧

المتين بطسلال

نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع تاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون ___ة بالوكالة بهجت التلهوني عيذ الله غو شة وزير الاقتصاد وزير الانشاء والتعسير وزيسر النربية والتعلسيم ووزير الثقافة يعقرب معمر صبحي امين عمرو وزير داخليسة للشؤون البلدية والقرويــــــة سامي ايوب موسى ابو الراغب عبد السلام المحالي الإشغال العام____ة رشيد عريقات برهان كمال جإل ناصر

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

ويناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٧ ،

نصادق ـــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ هلى القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيـــذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۲۷) لسنة ۱۹۲۹

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانسـون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانسـون رقم (١٦) لسنة١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بالغاء العبارة التالية التي وردت فيها : « تعني عبارة (الشهادة الاعدادية) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الالزامي » ·

المادة ٣ ـــ تلغى المادة (١٨)منالقانون الاصليوما طرأ عليهامن تعديلاتويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذاالاساس.

المادة ٤ – تعدل المادة (٣٣) من الفصل الثامن بصيغته الواردة في القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ بشطب ماجاء في الْفَقْرة (ل) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ل ـــ تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار لتاثج امتحان(شهادة الدراسة الثانوية العامة الى الوزارة)

المادة ٥ ــ تلغى المادة(٥٥)من القانون الاصلي وماطرأ عليها من تعديل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس.

المادة ٦ ـــ يلغى ما جاء في المادة ٥٧ من القانون الإصلي وما طرأ عليها من تعديل ويستعاض عنه بما يلي : ~

المادة ٧٥ -

تستوفى رسوم امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الذى تجريه الوزارة ، بمقتضى نظام خاص ثعبن ... فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المدة ٧ – تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصلي حسبها عدلت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ بالاستعاضة عن كلمة (امتحاني) بكلمة (امتحان) وشطب عبارة (الشهادة الاعدادية العامة و) الواردة في الفقرة (ب)منها.

المحرب بين بيط المال

وزير التربية والتعليم ووزيرالثقافة

1979/4/47

نائب رئيس السوزراء نــائب رئيســــ الــــــوزراء ____وزراء ووزير الحارجيــة بالوكالــة بهجت التلهوني احمد طوقان قاضي القضاة ووزير الاوقاف وزيىر الاقتصــاد والشوون والمقدسات الاسلامية وزير الانشاءو التعمير عبدالله غوشه

ووزيسر النسقل سامي جوده يعقوب معمر صبحي امين عمرو وزيسر داخليسة للشؤون

والاعلام والسياحة والاثار بالوكالة البلسديسة والقرويسة ذوقان الهنداوي إسامي أيوب موسى ابو الراغب عبدالسلام المجالي وزيـــــر الشؤون الاجتماعية والعمل

المسواصمالات محمدر سول الكيلاني برهان کمال اميل الغوزي حيال ناصر

如道岭

أتحت ين بط طلال

بهيجت التلهوني

وزيسىر الاقتصاد الوطني ووزير

الانشاء والتعمير بالوكاأ____ة

سامي جوده

وزير داخلية للشؤون البلديسة

والقروية ووزيرالزراعة بالوكالة

موسى ابو الراغب

خرد المسيد للنظل منكر الملكة للفارونية المحاتمية

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٣ . نأمر بوضع النظام الآتي :

الدة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحدمه المدنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ . 1979/1/17

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من النظمام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٨ المعدل للنظام الاصلي حمياً عدلت بالنظامين (٢٠ و ٢٢) لسنة ١٩٦٩ باضافة الوظيفة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :

(٤ - نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية) .

1979/1/14

نائب رئيس الوزراء ووليسر

النقــــل والدفــــــاع بالوكالــــة احمد طوقان

وزير المـــــالية ووزير

العــــدلية بالوكالــة

يعقوب معمر

وزير داخليــة للشؤون البلديــة

والقروية ووزير الزراعة بالوكالة

لواصــــلات برهـــان کمال

نائسب رئيسس السوزراء عبد المنعم الرفاعي

بهيجت التلهوني

وزيـــــر

الانشاء والتعمير

قاضي القضساة ووزيسر الاوقسان والشؤون والمقلسات الاسلاميسية عيد الله غوشه

ـــاد الوطـــ سامي جوده

وزيــــر التربية والتعليم ووزير الثقافــــة

ووزير الخارجيـــــــ

ذوقان لهنداوي

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

نظــام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٩

نظام ممدل لنظام الخدمة المدنبة

المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طـــرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من لاريخ

the significant

وزير التربية والتعليم ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثـــــار بالوكالة

يعقوب معمر وزير الداخلية وقاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقلصات الاسلاميسة بالوكالسة

فالسب رئيس السوزراء

ووزيـــر الخارجيــــــة

عبد المنعم الرفاعي

عبد السلام انجالي

محمد رسول الكيلاني أميل الغوزي

برهان کمال

1979/1/14

من السبق للفائل المسلم المسلم

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٨

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحدمة المدنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للنظام الاصلي ويستعاض عنه بمايلي : --

يلغي ما جاء في المادة (١١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ---

المؤسسات او الهيئات او المجالس أو السلطات او اللجان التي يعمل لديها .

المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمـــل به من تاريخ نشره في

تعتبر اية مكافأة او تعويض او اجر تقرر دفعه اية مؤسسة او شركة او هيئـــة او مجلس او سلطة او

لجنة لاي موظف لقاء اية اعمال قام بتأديتها بحكم القانسون او بتكليف من مجلس الوزراء او بتكليف

خاص من المؤسسة او الشركة او الهيئة التي يعمل لديها ايرادا للخزينة ، ويعطى الموظف ذو العلاقة بقرار من مجلس الوزراء مكافأة لا تريد على (٣٦٠) دينارا في السنة مهاكانت الحدمات وعدد الشركات او

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

الجريدة الرسمية .

نأمر بوضع النظام الاتي :

نالب رئيس الوزراء ووزيـــر

النقل والدفــــاع بالوكالـــة

ذوقان الهنداوي

احمد طوقان

如道文

نحى السبق للعلقات الملكة للعوالي الماتمة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٧ ثامر بوضع النظام الاتي : -

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحدمــة المدنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظــــام الاصلى وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (١٧) من النظام الأصلي بصيغتها الواردة في النظام المعدل رقم ٥٠ لــنة ١٩٦٨ باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها :-

« واذا عين رئيس وزراء سابق سفيرا فانه يتقاضى الراتب الاساسي السذى كان يتقاضاه عند ركه

Uh terist

1979/1/17

ناثب رئیس الوزراء ووزیر الدفاع ووزیر الحارجیـــــة بالوکاله احمد طوقان قاضى القضاة ووزير الاوقاف والشؤون بهجت التلهوني عبد الله غوشة

وزير الانتصاد وزير التربية والتعاسم ووزير الثقافـــة والاعسلام والسياحة والاثار بالوكالة سامي جوده صبحي امين عمرو

وزير داخليــة للشــؤون البلدية والقرو يسسسة سامي ايوب

رشيد عريقات

نظام تقاعد المحامين النظاميين المعدل رقم ١ لسنة ١٩٦٩

صادر بالاستناد الى المادة ٧٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦

الادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين المعدل رقم ١ لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويقرأ مع نظام تقاعد المحامين لسنة ١٩٥٥ الذي يشار له فيما بعد بالنظام الاصلي او اي تعديل اخر عليه كنظام واحد .

الدة ٢ ــ تعدل الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٢٥ من النظام الاصلي بحيث تصبحان كما يلي :

١ ــ ثلثا الرسم السفوي المحدد بموجب نظام رسوم وطوائع المرافعة النافذ المفعول

٧ _ الرسم الاضافي وهو مبلغ عشرة دنانير الذي يستوفى بالاضافة الى رسم التسجيل المقرر عند تسجيل المحامي الاستاذ لاول مرة .

الادة ٣ _ تعدل المادة ٢٧ من النظام الاصلي بحيث تصبح كما يلي . المادة ٧٧ — تلصق طو ابع المرافعة بالقيم وحلى المستندات المبيئة في نظام رسوم وطوابع المرافعة النافذ المفعول.

المدة ٤ ــ تضاف المادة التالية الى النظام الاصلي برقم ٣٤ . المادة ٣٤ - ١ - عند وفاة المحامي الاستاذ تدفع لمن يسميه في حال حياته او لحلفه العام مساعدة عاجلة مقدارها.

أ ــ ماية وخمسون دينارا اذا كان المتوفي مزاولا ومتزوجا .

ب ــ ماية دينارا اذا كان المتوفي مزاولا واعزبا .

ج ــ خمسون دينار اذا كان المتوفي متقاعداً .

٧ _ تضاعف قيمة المساعدة العاجلة اذا توفي المحامي شهيدا او لسبب ناشيء عن المهنة .

ادة ه _ يلغى الجدول الملحق بالنظام الاصلي .

وضعت الهيأة العامة للنقابة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٧/١١ هذا التعديل وفقا لاحكام المادة ٧٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ للعمل بموجبه بعد تصديقه ونشره .

نقيب المحامين سليان الحديدي

اصدق على هذا التعديل (نظام تقاعـــد المحامين النظاميين المعدل رقم ١ لسنة ١٩٦٩ للعمل بموجبه بعد نشره في الجريدة الرسمية وفقا لاحكام المادة ٧٧ (د) من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦. وزير العدليــة

سمعان داود